إعراب

جاء زيد

ومسائل تطبيقية في النحو واللغة

تأليف

الشيخ أحمد بن زيني دحلان

المتوفى ١٣٠٤هـ

تعليق

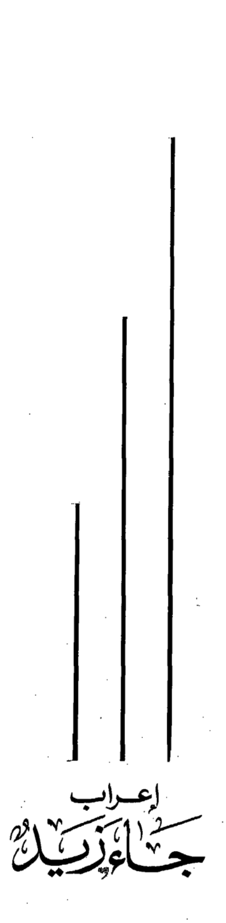
عبد الله عبد اللطيف الشامي

الناشر

دار الوفاء للنشر والتوزيع

جدة - المملكة العربية السعودية

ت: ٦٨٩٥١٥٤ - ص.ب: ١٣٦٤٧


إعراب
جاء زيد



تأليف

الشيخ أحمد بن زيني دحلان

مفتي مكة المكرمة سابقاً

المتوفى ١٣٠٤هـ

تعليق

عبد الله عبد اللطيف الشامي

الناشر

دار الوفاء للنشر والتوزيع

جدة ـ المملكة العربية السعودية

ت: ٦٨٩٥١٥٤ ـ ص.ب: ٩٢٦٤٧

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م

دار الوفاء للنشر والتوزيع
جـدة ـــ المملكة العربية السعودية
ص . ب : ١٣٦٤٧ ـــ جـدة : ٢١٤١٤ ت : ٦٨٩٥١٥٤

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بدءاً وانتهاء وله الشكر سبحانه ولا قوة إلا به ، وأصلي وأسلم على خير من أقلت الغبراء وأظلت الخضراء سيدنا محمد النبي العربي أفصح من نطق وعلى آله الأطهار وصحبه الأبرار وتابعيهم بإحسان فهم الأخيار .

وهذه جولة في رياض العربية الأريضة وحدائقها الغناء ، نعرج فيها هنا وهناك نجنى فيها براً ـــ بإذن الله تعالى الملك القيوم ـــ ونقتطف من عابق زهرها ويانع ثمرها .

ولابد دون الشهد من إبر النحل .

فلا تستوحش أيها القارىء الكريم إذا مر بك في ثناياها بعض ماينبو دونه فكر المثقف المعاصر وذوقه فما كل متروك مهمل حقه أن يترك ويهمل ومعرفة خير من عدمها .

وبعد فليست هذا الرسالة بحثاً موضوعياً مركزاً ولكنها إلمامة سريعة بمسائل من عيون المباحث في علوم العربية من نحو وصرف ومنطق وعروض وغيرها ولئن قال المؤلف رحمه الله في خطبته (جمعتها بقصد التمرين للأطفال المتعلمين تذكرهم كثيراً من القواعد وتحثهم على تحصيل الفوائد) فقد وجدتها مفيدة لمن هم أكثر مما وصف ولقد كنت بحق أحد المستفيدين منها رحم الله المؤلف رحمة واسعة وجزاه خيراً . والحمد لله رب العالمين .

ترجمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان والصلاة والسلام على سيد بني الإنسان خاتم النبيين وأكرم المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

مؤلف هذه الرسالة هو السيد الشيخ / أحمد بن زينى دحلان رحمه الله تعالى وآباءه الكرام مفتي الشافعية وأجل علماء البلد الحرام في زمنه .

فقد ولد بمكة المكرمة سنة « ١٢٣٢هـ » من أسرة كريمة يرتقي نسبها إلى المصطفى ﷺ .

أقبل على القرآن والعلم منذ الصبا فنال كل توفيق ، وتلمذ على كثير من العلماء العاملين وكان أعظم انتفاعه على يد الشيخ عثمان بن حسن الدمياطى المصرى نزيل البلد الحرام رحمه الله تعالى .

كان الشيخ رحمه الله عالى الهمة ذا جد واجتهاد حفظ كثيراً من المتون في مختلف الفنون على عادة طلاب العلم من أقرانه ووهبه الله تعالى جودة في القريحة ودقة في الفهم وقوة في الذاكرة فبز الأقران وظهر تفوقه وجلس للتدريس بدلاً عن شيخه .

وكان أكثر اشتغاله بالقرآن الكريم حفظاً وقراءة وتفسيراً ثم الحديث النبوي الشريف وكان له عناية خاصة بصحيح الإمام البخاري رحمه الله

تعالى فيروى أنه كان مواظباً على قراءته كلما ختم ابتدأ إضافة إلى العلوم الأخرى من فقه ولغة وغيرهما .

ثم توجه للبادية من القبائل القريبة فكان يخرج إليهم بنفسه ــ رغم ضعف بنيته وكثرة أمراضه رحمه الله تعالى ــ فيعظهم ويعلمهم ويقرئهم القرآن الكريم ، ثم يأمرهم ببناء المساجد ويعينهم على ذلك بما تيسر له ، ثم رتب لهم من تلامذته أئمة فقهاء يقيمون بينهم يعلمونهم القرآن ويفقهونهم فيروى أنه بلغ أولئك الفقهاء ستين فقيهاً .

وهذا جهاد عظيم لايتأتى إلا بصبر ودأب وإخلاص وتوفيق من الله تعالى قبل ذلك ، كما يروى أنه ظل مشتغلاً بالتأليف إلى قبيل وفاته .

وفي أواخر عام « ١٣٠٣هـ » توجه إلى المدينة المنورة مستصحباً أسرته الكريمة فأقام في الجوار الكريم حتى وافته المنية ليلة الأحد ٤ / صفر الخير / ١٣٠٤هـ رحمه الله تعالى رحمة واسعة وغفر له .

وذريته الطيبة باقية .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين :

أما بعد : فهذه كلمات جمعتها بقصد التمرين للأطفال المتعلمين ، تذكرهم كثيراً من القواعد وتحثهم على تحصيل الفوائد ، تتعلق بقولك (جاء زيد) من إعراب وتصريف وغيرهما ، والله المسئول في النفع ، وجعلها خالصة لوجهه الكريم ، وهذا أوان الشروع في المقصود :

« جاء زيد »

إعراب هذا التركيب :

جاءَ : فعل ماض مبني على فتح ظاهر ، لامحل له من الإعراب .

زيدٌ : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره .

وإن شئت قلت : ورفعه[1] ضمة ظاهرة في آخره .

فإن نطق به موقوفاً[2] تقول : مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل الوقف .

فإن قيل ماحقيقة البناء ؟

فالجواب : أنه قيل : إنه لفظي ، وعرفوه بأنه :

ماجيء به لا لبيان مقتضٰى العامل[3] من شبه الإعراب ، وليس حكاية[4]

---

(١) يشير بهذا إلى خلاف النحويين (هل الإعراب معنوي أم لفظي) فعلىٰ الأول تكون الفتحة علامة على النصب ، والضمة علامة على الرفع ، والكسرة علامة على الجر ، والسكون علامة على الجزم . وعلى الثاني تكون الفتحة هي النصب عينه ، وتكون الضمة هي الرفع عينه وهكذا في أختيهما .

(٢) أي موقوفاً عليه ، وتقرر في أحكام الوقت والابتداء أن العرب لاتبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك . فأيما كلمة وقفت عليها سكنت آخرها أياً كان بناؤها أو إعرابها وتكون حركة البناء أو الإعراب محذوفة بسبب الوقف .

(٣) العامل هو ماأثر في إعراب الكلمة لفظاً أو تقديراً أو محلاً ، فالفعل عامل في الفاعل رفعاً وفي المفعول نصباً ، والحرف الجازم (لم) عامل في الفعل المضارع جزماً . ومقتضى العامل هو أثره في الكلمة المعربة . ظاهراً أو مقدراً . ولا أثر في الكلمة المبنية ، إنما نقول محلها كذا .

(٤) الحكاية : كقولك (مَنْ سعيداً ؟) لمن قال لك (زرت سعيداً) فحكيت قوله فنصبت .

ولا إتباعاً[1] ولا نقلاً[2] ولا تخلصاً من سكونين[3] .

وقيل إنه معنوي : وعرفوه بأنه : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة .

والقولان يجريان في الإعراب ، فقيل إنه لفظي فيعرف بأنه : ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو سكون أو حذف .

وقيل إنه معنوي فيعرف بأنه :

تغييرُ أواخر الكلمِ لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً[4] .

فإن قيل : لِمَ بني (جاء) وكلُّ فعل ماض ؟

فالجواب : أن الأصل في الأفعال البناء ، وماجاء على أصله لايسأل عنه .

فإن قيل : لم كان الأصل في الأفعال البناء ؟ .

فالجواب : أنه إنما كان الأصل فيها البناء ، لأنها لاتتواردُ عليها معانٍ تفتقرُ إلى الإعراب ، فلم تستحقَّ الإعرابَ ، بل البناءَ ، كما أن الحروف كذلك ، بخلاف الأسماءِ ، فإن الأصل فيها الإعرابُ ، لتوارد المعاني المختلفة عليها ، كالفاعلية ، والمفعولية والإضافة كما في قولك :

---

(١) الإتباع مثل (الحمدِ لِله) بكسر الدال إتْباعاً لكسر اللام بعدها .

(٢) النقل مثل (قدَ أفْلح ..) ، (فمنُ أوْتِي) بفتح الدال في الأول وضم النون في الثاني وكلّ من الحركتين نقلت من الهمزة التالية إلى ماقبلها لتحذف الهمزة تسهيلاً .

(٣) كما في قولك (لا تلمِ المجدَّ) ، (مَنِ السائِل) بكسر الميم والنون وحقهُما السكونُ لولا التقاء الساكنين .

(٤) فكلمة (فتى) معربة ولو لم تظهر عليها علامات الإعراب . والفرق بينها وبين المبنى أن الحركات هنا مقدرة منع من ظهورها التعذر ولو ردت الألف ياء لأمكن ظهور الحركات خفيفة أو ثقيلة .

« ما أحسن زيد »

فإنه إن كان المراد به التعجبَ يقال : ماأحسنَ زيداً . بفتح نون (**أحسنَ**) ونصب (**زيداً**) وإعرابه :

ما : تعجبية نكرة ، مبتدأ مبني على السكون في محل رفع . ومعناها : شئ عظيم يتعجب منه .

أحسنَ : فعل ماض وفاعله ضمير يعود على ما .

والجملة من الفعل والفاعل خبر المبتدأ .

زيداً : مفعول به .

وإنْ أُريد الاستفهامُ يقال : ماأحسنُ زيدٍ ؟ ، بضم النون من (**أحسنُ**) وجر (**زيدٍ**) والمعنى أيّ أجزاءِ زيدٍ أحسنُ ؟ وإعرابُه :

ما : اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع .

أحسنُ : خبر مرفوع بالضمة الظاهرة .

زيدٍ : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

وإن أُريد النفيُ يُقال : ما أحسنَ زيدٌ ، بفتح النون من (**أحسن**) ورفع (**زيدٌ**) .

والمعنى : لم يقع من زيد إحسانٌ . وإعرابُه :

ما : نافية .

أحسنَ : فعل ماض .

زيدٌ : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

فهذه المعاني ، أعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة تواردت على

(**زيد**) ولم تتميز إلا بالإعراب ، فلهذا كان الأصلُ في الأسماء الاعراب ، بخلاف الأفعال .

فإن قيل : يرد على قولكم : الأصلُ في الأفعالِ البناءُ الفعلُ المضارع فانه معرب .

فالجواب : أنه إنما أعرب لأنه أشبه الأسماء في توارد المعانى المختلفة عليه ، فاستحق الإعراب. وذلك نحو قولك :

« لا تأكل السمك وتشرب اللبن »

فإنه يحتمل النهى عن الاثنين اجتماعاً وانفراداً ، والنهي عن المصاحبة ، والنهى عن الأول وإباحة الثاني .

وهذه المعاني لا تتميز إلا بالإعراب .

فاذا أردت النهى عن اجتماعاً وانفراداً تقولُ : (**لاتأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ**) بجزم الفعل الأول والثاني[1] وإعرابه :

لا : ناهية .

تأكلِ : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين . والفاعل مستتر وجوباً تقديره : أنت .

---

(١) أي الفعل الثاني ولعل الأصل (بجزم الفعلين الأول والثاني) فجرى التحريف في الطباعة .

السمكَ : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة .

وتشربِ : الواو حرف عطف وتشرب فعل مضارع معطوف على تأكلِ والمعطوف على المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من الساكنين . والفاعل مستتر وجوباً ، تقديره أنت .

اللبنَ : مفعول منصوب بالفتحة الظاهرة .

وإن أريد النهى عن المصاحبة يقال : (لاتأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ) . بجزم الفعل الأول ، ونصب الثاني ، وإعرابه :

لا : ناهية .

تأكل : فعل مضارع مجزوم إلى آخر مامر ..

وتشربَ : الواو واو المعية ، وتشربَ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب النهي . والفاعل مستتر فيه .

اللبنَ : مفعول .

وأن ومادخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد[1] من الكلام السابق .

ومنهم من جعله مفعولاً معه ، والمعنى : أنهاك عن أكل السمك وشرب اللبن ، أى أن تصحب بالسمك اللبن .

وإن أُريدَ النهيُ عن الأول وإباحةُ الثانى يقال : (لا تأكلِ السمكَ

---

(١) قوله (مصدر متصيد) يعني يقدر تقديراً ويفرض فرضاً منتزعاً من معنى الكلام السابق ، وفارق المصدر المؤول بأنه (المتصيد) لم يرد في الكلام حرف مصدري يبرر التأويل ويسوغه . لكن السياق يقتضيه .

وتشربُ اللبنَ) بجزم الفعل الأول ، ورفع الثاني ، وإعرابه :

لا تأكلِ : مثل الذي تقدم .

وتشربُ : الواو للاستئناف وتشربُ فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والفاعل مستتر .

اللبنَ : مفعول .

والمعنىٰ أنهاك عن أكل السمك ، ولك[1] شربُ اللبن .

فهذه المعاني الثلاثة تواردت على (تشرب) ولم تتميز إلا بالإعراب ، فلهذا استحق الفعل المضارع الإعرابَ ، بخلاف الماضي والأمر .

فإن قيل : إنه قد تتوارد على الماضي معانٍ مختلفة ومع ذلك لم يعربوه ، وذلك نحو قولك :

(ماصام زيد واعتكف)

فإنه يحتمل أن المعنى على نفي الأمرين عنه أي ماوقع منه صوم ولا اعتكاف ، أو على نفي الأول مصاحباً للثاني ، أي ماصام حال كونه معتكفاً ، أو على نفي الأول وثبوت الثاني ، أي ماصام وقد حصل منه الاعتكاف .

فالجواب : أن هذا مثال نادر لا عبرة به . أو أنا لا نسلم أن التمييز هنا يتوقف على الإعراب بل يتأتى أن تقول : ماصام وماعتكف ، وماصام معتكفاً ، وماصام وقد اعتكف[2] .

---

(١) أي ذلك مباح باختيارك فلست منهياً عنه كالأول .

(٢) هذه الثلاثة مرتبة على الثلاثة السابقة .

وبعضهم أجاب بأن وضع الماضي باعتبار نطق العرب له غير قابل للإعراب ، فلا يُغَيَّر عما نطقوا به ، وهذه حكم تُلتمس لتوجيه مانطقت به العربُ ، تثبيتاً للقواعد ، فيكتفىٰ فيها بأدنى مناسبة ، فلا تَقوىٰ على هذا التدقيق .

فإن قيل : يرد على قولكم إن المضارع يستحق الإعرابَ بناؤه إذا اتصلت به نون التوكيد أو نون النسوة ، فإنه يبنىٰ مع الأولىٰ على الفتح ومع الثانية على السكون ، مع أن مُوجِبَ الإعرابِ[1] موجود فيه .

فالجواب : أنه إنما بني مع النونين لأنهما من خواص الأفعال ، فأبعد[2] شبهَه بالأسماء فرجع إلىٰ أصله[3] ، وهو البناء .

فإن قيل : لم بني مع نون التوكيد على حركة ، وكانت الحركة فتحة ، ومع نون النسوة على السكون ؟

فالجواب : أنه إنما بني مع نون التوكيد على حركة مع أن الأصل أن يسكن[4] لأنه لما كان مستحق الإعراب بنوه على حركة للإشارة إلى أن

---

(١) موجب إعرابه كونه مضارعاً ، واتصال إحدى النونين به لايخرجه عن ذلك .

(٢) كذا بالنسخة ندبي ولو قلت (فأبعدا) ملحقاً ضمير التثنية كان أوضح .

(٣) أي من حيث هو فعل مطلقاً لأن الأصل في الأفعال البناء كما تقرر .

(٤) الأصل في البناء السكون ــ كما سيأتي في كلام المؤلف رحمه الله تعالى ــ لأن البيناء نقيض الإعراب ، والاعراب بالحركات ، والسكون هو التجرد عن الحركات . وحروف المعاني لما كانت أصلاً في البناء بنيت على السكون نحو : لن ــ لم ــ نعم ــ على ــ إلى ــ ولم يشذ عن ذلك إلا مابني على حرف واحد كالباء واللام والتاء والفاء ، وماأشبه الفعل وهي النواسخ (إن وأخواتهما) ، وما كان قبل آخره ساكن فبنى على حركة منع التقاء الساكنين . نحو جير (حرف جواب) .

بناءه طارىء وأن له اصلاً في الإعراب[1] ، وكانت الحركة فتحة للخفة لأنه حصل له ثقل بسبب تركبه مع نون التوكيد .

وإنما بني على السكون مع نون النسوة لأن الأصل في المبني أن يسكن ، وماجاء على أصله لايسأل عنه . وبعضهم قال : إنه يستحق البناء على حركة لاعلى السكون لأن له أصلاً في الإعراب فيحتاج بناؤه على السكون إلى حكمة فيقال : حملاً[2] على الماضي إذا اتصل بالضمير نحو النسوة ضَرَبْنَ .

فإن قيل : لم بني (**جاءَ**) على حركة مع أن الأصل في المبني أن

---

(١) أقرب من هذا أن تقول إنما بني مع نون التوكيد على حركة منع التقاءالساكنين لأنها ساكنة . وأما مع نون النسوة وهى متحركة فبني ــ حسب الأصل ــ على السكون ولا يمنع حمله على الماضي .

(٢) يستعمل النحويون كلمة (**حملاً**) كما يستعمل الفقهاء والأصوليون كلمة (**قياساً**) مع فارق بينهما راجع إلى اختلاف أصول كل فن عن غيره .

فالأصولي يطلب للواقعة غير المنصوصة شبيهاً من المنصوص فإذا وجد ذلك الشبيه اتخذه (**أصلاً**) ، وقاس عليه غير المنصوص فسماه (**فرعاً**) . فالحكم الشرعي في الفرع لم يُؤْثَرْ نقلاً إنما قرره الأصولي إلحاقاً له بما ظهر مشابهته له . (في أبحاث تطول حول تحقيق العلة وكونها منصوصة أم لا ، منضبطة أم غير منضبطة ، واحدة أم متعددة .. ألخ) .

وأما النحويُّ فلا يقرر حكماً من عند نفسه ، وإنما وجد العربَ نطقت بهذا وهذا ، فقد نُقل عن العرب الأصلُ والفرعُ وإنما عملُه إظهارُ مناسبة الفرع للأصلِ ولذا فهم لايدقق‌ون في هذه المناسبة تدقيقَ الفقهاءِ في قياسهم ، وبيانُ معنى الحمل في مثالنا تطبيقاً أن نقول : تقرر أن الأصل في الماضيِ البناء ، وأن الماضي إذا اتصلت به نون النسوة بني على السكون ــ وليس هذا خاصاً بنون النسوة ــ فإذا قيل لم بني المضارع الذي اتصلت به نون النسوة على السكون ؟ يقال في الجواب : حملاً على الماضى . أي باعتبار أن الماضي هو الأصل في البناء فلما بني المضارع بسبب طارىء (**دخول نون النسوة**) وكان هذا السبب مما يدخل على الماضى ، بني المضارع على ماينى عليه الماضي في مثل حاله .

يسكن ؟ ولم كانت الحركة فتحة ؟

فالجواب : أنه إنما بني على حركة لأنه أشبهَ المضارع في وقوعه صفةً وصلةً وخبراً وحالاً . تقول : مررت برجل يضربُ ــ وبرجل ضربَ ، وجاء الذي يضربُ ــ والذي ضربَ ، وزيد يضربُ ــ وزيد ضربَ ، وجاء زيد يضحكُ ــ وجاء زيد قد ضحكَ ، فلما أشبه المضارعَ المعربَ فيما ذكر بني على حركة[1] لأن المضارع معربٌ ، والأصل في الإعراب الحركةُ ، وإنما كانت الحركة فتحةً للخفة ، لأن الفعل ثقيلٌ فناسبه التخفيفُ ، والفتحة أخف الحركات ، فاذا قيل : لم كان الفعل ثقيلاً ؟

فالجواب : أنه إنما ثقل بسبب تركب معناه لأنه موضوعٌ للحدث والزمان[2] .

فإن قيل : ماوزن (**جاء**) ؟

فالجواب : أن وزنه (**فَعَل**)[3] بفتح العين ، فالجيم فاء الكلمة

---

(١) ونبسط القول بعبارة جامعة ولو كان فيها إعادة : فالأصل في الأسماء الإعراب لكثرة التصرف فيها ومجيئها بأحوال مختلفة ، والأصل في الأفعال البناء لكونها دون الأسماء في ذلك ، ولما كان الفعل المضارع أكثر الأفعال شبهاً بالأسماء من حيث كثرة التصرف فيه و أوجه استعماله ــ ولذا سمي مضارعاً ــ أُعربَ ، ثم لما كان الماضي ــ على بنائه ــ أقربَ إلى المضارع في ذلك من الأمر وكان الأمر أبعدَ عن التصرف من الماضي بني الماضي على حركةٍ ليشابه المضارعَ المعربَ نوعَ مشابهةٍ ، ولما كانت الفتحةُ أخف الحركات اختيرت له لذلك ، وأما الأمر فبني على السكون .

(٢) فإنه يدل عليها معاً ، بخلاف الاسم فإنه وضع للذات أو الحدث مجرداً عن الزمن .

(٣) الوزن عند الصرفيين أن تجعل مادة (**فعل**) مقابل أصل الكلمة المراد وزنها ثم يؤخذ من مادة (**فعل**) مايماثل تلك الكلمة زيادة وحركات فإن كانت الكلمة مزيدة ينظر فإما أن تكون الزيادة تضعيفاً لأحد الحروف فيضعف ماقابله من الميزان ، وإما أن تكون إضافة من حروف الزيادة فيضاف للميزان مثلها ، كما تعطى الحركات المماثلة .

والألف عينها والهمزة لامها .

فإن قيل : ماأصلُ عين الكلمة أعني الألف[1] ؟

فالجواب : أن اصلها ياء لأنه من المجيء ، فأصله (**جَيَأَ**) بفتح الجيم والياء . « تحركت الياء وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً » ، فصار (**جاء**) .

فإن قيل : مايسمى هذا الفعل عند الصرفيين ؟

فالجواب : أنه يسمى أجوف ، وذا الثلاثة[2] لأنه معتل العين . وذلك لأن الصرفيين قسموا الفعل إلى سالم وغير سالم ، ويعنون بالسالم : ماسلمت حروفه الأصلية التى تقابل بالفاء والعين واللام ، من الهمزة والتضعيف ومن حروف العلة ، كـ(**ضرب**)و(**نصر**)و(**علم**) فإن كل واحد منها يسمى سالماً ، وغير السالم إما مهموز الفاء أو العين أو اللام ، نحو (**أمر**)و(**سأل**)و(**قرأ**) ، وإما مضاعف وهو ماكانت عينه ولامه من جنس واحدكـ(**ردَّ**) وإما معتل وهو ماكان أحد أصوله حرف علة .

والمعتل مِن حيث هو معتل ــ سواء كان في الأسماء والأفعال ــ سبعة أقسام :

الأول : معتل الفاء ، ويسمى مثالاً لمماثلته الصحيح في احتمال الحركات وذلك نحو (**وعد**) فالواو مفتوحةٌ في المبني للفاعل مضمومة

---

(١) تقرر عند الصرفيين أن كُلَّ ألف أصل في الكلمة ــ لم تزد لمعنى أو صيغة ــ فهي منقلبة عن أصل واوي أو يائي ويعرف هذا الأصل بتصريف الفعل أو بالمصدر أو بإضافة نون التوكيد ، أو بتثنية الاسم ، أو جمعه جمعي السلامة أو تصغيره .

(٢) سيأتي قريبا بيان هذه الكلمة .

في المبني للمفعول ، فهي حرف علة محتمل للحركة كـ(**نَصَرَ ونُصِرَ**) بالبناء للفاعل والمفعول .

الثاني : معتل العين ويسمى أجوف لخلو جوفه عن حروف الصحيح ، ويقال له (**ذو الثلاثة**) لكون ماضيه على ثلاثة أحرف مع الضمير إذا أخبرت به عن نفسك نحو (**قلت**)و(**بعت**)و(**جئت**) .

فالثلاثي المجرد من هذا القسم تقلب عينه في الماضي المبني للفاعل ألفاً سواء كان واوياً أم يائياً لتحركها وانفتاح ماقبلها نحو (**صان**)و(**جاء**) و(**باع**) والأصل(**صَوَنَ**) بفتح الواو و(**جَيَأَ**) بفتح الياء وكذا (**بَيَعَ**) . فقلبت الواو والياء ألفاً « لتحركهما وانفتاح ماقبلهما »[1] .

وذلك لأن كلاً منهما[2] كحركتين . لأن الحركات أبعاض هذه الحروف[3] . ولما كانتا متحركتين وكان ماقبلهما مفتوحاً كان ذلك بمنزلة أربع حركات متوالية ، وذلك ثقيل عندهم فقلبوهما بأخف الحروف وهو الألف ، وهذا قياس مطرد . والعلة رفع الثقل . وعلمنا به بالاستقراء .

فإن اتصل بالماضي المجرد المبنى للفاعل ضمير المتكلم أو المخاطب أو ضمير جمع المؤنث نقل (**فَعَل**) مفتوح العين الواوي كـ

---

(١) هذه إحدى قواعد الاعلال عند الصرفيين ونص القاعدة (الواو والياء إذا تحركتا وانفتح قبلهما قلبتا ألفاً) . وقد سبقت أثناء كلامه من قريب .

(٢) يعنى الواو والياء .

(٣) يعنى الحروف المدية الثلاثة (ا ، و ، ى) فالفتحة نصف الألف في حالة المد الطبيعي ، والضمة نصف الواو كذلك ، والكسرة نصف الياء كذلك . ولذلك يقدر المد الطبيعي عند القراء بأنه مقدار حركتين ، ولو نقصت مقدار المد عن ذلك انعدم حرف المد وعاد حركة .

(صان) إلى (فَعُل) مضموم العين ، ونقل (فَعَل) مفتوح العين اليائي كـ (باع) و(جاء) إلى (فَعِل) مكسور العين دلالة عليهما[1] لأنهما يحذفان ، تقول (صُنْت) و (قُلْت) فالأصل (صَوَنت) و (قَوَلت) بفتح الواو ، نقل إلى باب (فَعُل) بالضم ثم نقلت الضمة إلى ماقبلها بعد حذف حركتها ثم الواو لالتقاء الساكنين[2] .

وأصل (بِعْت) و (جِئْت) (بَيَعْت) و (جَيَأْت) بفتح الياء فيهما ، نقل إلى باب (فَعِل) بالكسر ثم الكسرةُ إلى ماقبلها بعد حذف حركتها ثم حذفت للالتقاء الساكنين[3] .

ولم يغير (فَعُل) مضموم العين ، ولا (فَعِل) مكسورها ، إذ كانا

---

(١) أي دلالة على الواو والياء المحذوفين ففي الأول صُنت وقُلت بقيت الضمة دلالة على الواو ولولا حذفها لفتحت الصاد والقاف فيهما ، وفي الثاني بِعت وجِئت بقيت الكسرة دلالة على الياء ولولا حذفها لفتحت الباء والجيم كذلك .

(٢) نزيد الكلام بياناً فنقول : الأصل (صَوَن) بفتح الواو . ثم اتصلت به تاء الرفع فأصبح (صَوَنْت) وحق الواو هنا أن تقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ولو قلبت ألفاً لحذفت وليس ثمة مايشير إلى الأصل فنقل الفعل من باب (فَعَل) بفتح العين إلى (فَعُل) بضمها ، فصارت الكلمة (صَوُنْتُ) ثم نقلت ضمة الواو الى الصاد بعد تجريدها من حركتها (الفتح) ، وبقيت الواو ساكنة فأصبحت الكلمة (صُوْنْتُ) التقى ساكنان الواو والنون فحذف أضعفهما وهو الواو فأصبحت الكلمة (صُنْتُ) وفي (قُلْت) قَدِّرْ مثل ذلك .

(٣) كما بينا في المثال السابق : فأصل الكلمة هنا (بَيَع) بفتح الياء ، ولما اتصلت به تاء الرفع أصبحت الكلمة (بَيَعْت) ، وحق الياء هنا أن تقلت ألفاً ، ولو قلبت ألفا لحذفت وليس ثمة مايشير الى الأصل فنقل الفعل عن بابه إلى باب (فَعِل) بالكسر ، فأصبحت الكلمة (بَيِعْتُ) ، ثم نقلت حركة الياء إلى ماقبلها بعد سلب حركتها وبقيت الياء ساكنة فأصبحت (بِيْعْتُ) التقى ساكنان الياء والعين فحذف أضعفُهما وهو الياء فأصبحت الكلمة (بِعْتُ) وقدر مثل ذلك في (جِئْتُ) .

أصليين نحو (**طَوُل**)[1] بضم الواو و(**هَيِبَ**)[2] بكسر الياء ، و(**خوِفَ**)[3] بكسر الواو .

الثالث :. المعتل اللام ، ويسمى الناقص لنقصان حرف منه حالة الجزم[4] . أو لنقص الحركة حالة الرفع[5] . ويسمىٰ ذا الأربعة لكون ماضيه

---

(١) آثر ذكر الأصل ليبين اختلافه عما سبق ، وقد يتوهم أن إعلال (طَال وطُلْت) مثل (قَال وقُلْت) وليس كذلك ، فالفعل (طَال) من الباب الخامس (ضم ضم) مثل (صَغُر يصْغُر) و (عظُم يعظُم) فأصله (طَوُل) اتصلت به تاء الرفع فأصبحت الكلمة (طَوُلْتُ) ، نقلت ضمة الواو الى ماقبلها بعد سلب حركتها وبقيت الواو ساكنة فأصبحت (طُوْلْتُ) ، التقى الساكنان فحذف أضعفهما وهو الواو فأصبحت (طُلْت) ، فهذا الفعل بقي على بابه فكان العملُ المقدَّرُ فيه أقلَّ مما في (قال) وأمثاله .

(٢) الفعل (هاب يهاب) من الباب الرابع (كسر فتح) والألف فيه يائية لأن المصدر (هيبة) فأصله (هَيِبَ يَهْيَبُ) . فلما اتصلت تاء الرفع بماضيه أصبحت الكلمة (هَيِبْتُ) ، نقلت حركة الياء إلى ماقبلها بعد تجريدها من حركتها ، وبقيت الياء ساكنة فأصبحت (هِيْبْتُ) التقىٰ الساكنان فحذفت الياء فأصبحت (هِبْتُ) . فالعمل هنا — كما في مثال (طلت) — كان أقل من العمل في مثالي (قلت ، بعت) ، لأنا هناك نقلنا الفعل عن بابه ، وهنا كان الفعل على الباب المناسب .

(٣) الفعل (خاف يخاف) إعلاله مختلف عن كل ماسبق ، فهو وإن أشبه (هاب يهاب) وزناً ومعنى إلا أن الأصل هنا واوي لأن المصدر فيه (الخوف) وهناك يائيٌّ (الهيبة) . فأصل الفعل هنا (خَوِف) اتصلت به تاء الرفع فأصبح (خَوِفْت) ، نقلت حركة الواو إلى ماقبلها بعد سلب حركتها فاستحقت الواو أن تقلب ياء — لوقوعها ساكنة بعد كسر — فأصبحت الكلمة (خِيْفْت) حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فأصبحت (خِفْتُ) . ففي هذا المثال كما في سابقيه (طال — هاب) لم ينتل الفعل عن بابه كما نقل في المثالين الأسبقين (قال — باع) . ولكن هنا احتجنا إلى عمل لم نحتج إليه في الأمثلة الأربعة السابقة وهو قلب الواو ياء . فلذا كسرت الخاء مع الضمير (خِفت) ولولا هذا القلب لكان حقها أن تُضم .

(٤) فتقول في (يخشىٰ ، ويقضي ، ويدعو) (لم يخشَ) و (لم يقضِ) و (لم يدعُ) بحذف حرف العلة فيها .

(٥) الأمثلة الثلاثة السابقة (يخشى ، يقضي ، يدعو) تقدر الضمة على أواخرها حالة الرفع ولا تظهر أما في الأول فللتعذر وأما في الأخرين فللثقل . فهذا نقص الحركة حالة الرفع .

على أربعة أحرف مع الضمير إذا أخبرت به عن نفسك ، وذلك نحو (**غزا**) و(**رمى**) **والأصل** (**غَزَوَ**) و (**رَمَيَ**) ، « تحركت الواو والياء[1]» تقول مع الضمير (**غَزَوْت**) و(**رَمَيْت**) فترد كلاً لأصله .

الرابع : المعتل العين واللام ويسمىٰ لفيفاً مقروناً سمي لفيفاً لأن حرفي العلة اجتمعا فيه ومقروناً لأقترانهما نحو (**شَوَا**) بفتح الواو وقلب يائه وهي لام الكلمة ألفاً « لتحركها وانفتاح ماقبلها » و (**قَوِي**) بكسر الواو . و(**رَوِي**) بكسر الواو من الروي[2] وبفتحها من الرواية .

الخامس : المعتل الفاء واللام ، ويسمىٰ لفيفاً مفروقاً لافتراق حرفي العلة فيه نحو (**وَفَىٰ**) على وزن (**رَمَىٰ**) .

السادس : المعتل الفاء والعين ، وهذا لم يوجد في الأفعال ، وإنما وجد في الأسماء كـ(**يين**)[3] و(**يوم**) و(**ويل**) .

السابع : المعتل الفاء والعين واللام ، وهذا أيضاً لم يوجد في الأفعال بل الأسماء ، وذلك نحو (**واو**) و(**ياء**)[4] لاسمي الحرفين .

---

(١) يشير الى القاعدة الصرفية التي ذكرت سابقاً ـــ إذا تحركت الواو والياء وسبقهما فتح قلبتا ألفاً ـــ وهذا لما لم يتصل بالضمير ، وأما مع الضمير فلم تقلبا ألفاً بل تبقيان على أصلهما . لأن الفعل مع الضمير بني على السكون ، فلم يبق مبرر للقلب ، تقول (خَشِيْتُ وَقَضَيْتُ ودَعَوتُ) .

(٢) كذا بالأصل وحقها أن تقلب الواو ياء وتدغم (الريِّ) والخلاصة أن الفعل (روى) قد يكون من الباب الرابع (رَوِيَ يَرْوَىٰ) فيكون لازماً من الريِّ ضد الظمأ وقد يكون من الباب الثاني (رَوَىٰ يَرْوِي) فيحتمل معنيين : (رَوَى) القومَ أي استسقى لهم . ورَوَىٰ الحديث وكلاهما مصدره رواية والأصل الأول ثم استعير للثاني .

(٣) اسم مكان وليس له مشابه .

(٤) يشير إلى أن أصلها (ياي) قلبت الياء ألفاً فاجتمع ألفان قلب الآخر منها همزة فصارت (ياء) .

فإن قيل : هذا الفعل أعني (**جاء**) من أي الأبواب عند الصرفين ؟

فالجواب : أنه من الباب الثاني أعني (**فَعَل**) بالفتح (**يَفعِل**) بالكسر كـ (**ضَرَب يَضْرِب**) .

وذلك لأن الصرفيين حصروا الفعل الثلاثي في ستة أبواب :

الباب الأول : فَعَلَ يَفْعُلُ بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع كـ(نَصَرَ يَنْصُرُ) .

والباب الثاني : فَعَلَ يَفْعِلُ بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كـ(ضَرَبَ يَضْرِبُ) .

والباب الثالث : فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي والمضارع كـ(سَأَلَ يَسْأَلُ) .

والباب الرابع : فَعِلَ يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع كـ(فَرِحَ يَفْرَحُ) و (عَلِمَ يَعْلَمُ)[1] .

والباب الخامس : فَعُلَ يَفْعُلُ بضم العين في الماضي والمضارع كـ (حَسُنَ يَحْسُنُ) .

والباب السادس : فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العين في الماضي والمضارع كـ(حَسِبَ يَحْسِبُ)[2] و (وَثِقَ يَثِقُ) .

فإن قيل : حيث كان (جاءَ)[3] من الباب الثاني ، يرد عليه ماذكره

---

(١) ذكر مثالين لهذا الباب لأن المصدر في كل منهما مختلف عن الآخر : فَرِح فَرَحاً وعَلِمَ عِلْماً .

(٢) المشهور في هذه الكلمة (حَسِبَ يَحْسَبُ) فتكون من الباب الرابع والذي ذكره المؤلف جاء في بعض القراءات السبع . والمشهور أن أكثر مفردات هذا الباب من المثال أي ماكان أوله حرف علة . مثل : وَثِق يَثِق ، وَرِث يَرِث ، وَلِيَ يَلِي وهو أقلها استعمالاً .

(٣) لايخفى أن (جاء) هو اسم كان على الحكاية والخبر (من الباب الثاني) .

الصرفيون من أن صيغة (فَعَل) بفتح العين ، إذا كان عينُ الفعل التي هي صيغته أو لامُه من حروف الحلق يكون من الباب الثالث (سَأَل يَسْأَل) و(مَنَع يَمْنَعُ) ، و(جاء) لامُه حرفُ حلقٍ فَلِمَ لَمْ يكنْ كذلك ؟

فالجواب : أن الذي ذكره الصرفيون هو اشتراط كون الباب الثالث عينه أو لامه حرف حلق لا أنهم اشترطوا أن كل ماكانت عينه أو لامه حرف حلق يكون من الباب الثالث ، بل تارة يكون منه كـ (سَأَل) و(مَنَع) ، وتارة يكون من الباب الأول كـ (دَخَلَ يَدْخُلُ) وتارة يكون من الباب الثاني كـ (نَحَتَ يَنْحِتُ) و(جَاءَ يَجِيءُ)[1] والحاصل أنه متى وُجِدَ البابُ الثالثُ وُجِدَ حرفُ الحلق ، ولايلزم من وجودِ حرفِ الحلق وجودُ الباب الثالث ، فيلزمُ من وجود المشروط وجودُ الشرط ولايلزمُ من وجود الشرط وجودُ المشروط[2] .

وحروف الحلق هى : الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين[3] .

فإن قيل : قد وجد الباب الثالث من غير أن تكون العين ولا اللام حرف حلق ، وذلك نحو (أَبَىٰ يَأْبَىٰ) .

فالجواب : أن ذلك شاذ مخالف للقياس سماعي يحفظ ولا يقاس

---

(١) أصله (يَجْيِيءُ) بسكون الجيم وكسر الياء ، نقلت حركة الياء ــ وهي حرف علة إلى ماقبلها ــ وهو الجيم الساكنة ــ لأن الحرف الصحيح أولىٰ بالحركة من الحرف المعتل فصارت (يَجِيْءُ) .

(٢) الشرط عندهم (مالزم من عدمه العدم ولايلزم من وجوده وجود ولا عدم) . فشرط الباب الثالث أن تكون عين الفعل أو لامه حرف حلق ، فإن عدم هذا الشرط لم يكن الفعل من الباب الثالث ، ولكن قد يتحقق الشرط ــ بأن يكون عين الفعل أولامه ــ حرف حلق ــ ومع ذلك لا يوجد المشروط ، فلا يكون الفعل من الباب الثالث ، بل يكون من باب آخر .

(٣) وهذه هي حروف الاظهار في أحكام النون الساكنة .

عليه[1] .

فإن قيل : كيف يكون شاذاً وهو أفصح الكلام ، قال الله تعالى (ويأبى الله إلا أن يتم نوره)[2] .

فالجواب : أن كونه شاذاً لا ينافي وقوعه في كلام الله تعالى ، فإن الشاذَّ لا يكون مردوداً إلا إذا خالف القياس والاستعمال ، كعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً . وأما إذا خالف القياس دون الاستعمال ــ كما هنا ــ فإنه مقبول .

فإن قيل : من أي شئ مشتق (جاء) ؟

فالجواب : أنه مشتق من المصدر ، على الصحيح عند البصريين[3] ، وهو (الجيء) .

فإن قيل : ماحقيقة الاشتقاق ؟ .

فالجواب : أنهم عرفوه بقولهم (أن تجد لفظين تَنَاسَبا في اللفظ والمعنى) .

فإن قيل : مايسمى اشتقاق (جاء) من (الجيء) ؟

فالجواب : أنه يسمى اشتقاقاً صغيراً لأن بين (الجيء) و(جاء) تناسباً في الحروف والترتيب . وذلك لأنهم قسموا الاشتقاق ثلاثة أنواع :

---

(١) قالوا في أبى يأبى : كأنها حملت على (امْتَنَع) فرع (منع) وهو من الباب الثالث .

(٢) التوبة ٣٢ .

(٣) يشير إلى الخلاف المشهور : هل الأصل الفعل أم المصدر ؟ إن قلت الفعل هو الأصل فقد جعلت المصدر مشتقاً منه فليس بمصدر ، وإن قلت المصدر هو الأصل فالفعل مشتق منه . والبصريون والكوفيون هما المدرستان اللغويتان اللتان خدمتا اللغة العربية الخدمة الجلى ، فمكانتهما في علوم العربية بمثابة المذاهب الفقهية الأربعة في علم الشريعة . على أن مدرسة البصريين كانت هي الأكثر توفيقاً ونجاحاً . و(المجيء) في الأصل مصدر ميمي وآثرت حذف الميم .

صغير : وهو أن يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب نحو (ضَرَب) من (الضَرْب)[1] .

كبير : وهو أن يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب ، وذلك نحو (جبذ) من (الجذب)[2] .

أكبر : هو أن يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من النهق[3] .

فإن قيل : هل هذا الفعل أعني (جاء) لازم أم متعد ، ومالفرق بينهما ؟

فالجواب : أنه فعل متعد[4] . والفرق بين اللازم والمتعدي : أن اللازم لاينصب المفعول به بنفسه[5] ، نحو : (مررت بزيد) ، بخلاف المتعدي ، نحو (ضرب زيد عمراً) . وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء غير المصدر ، نحو (زيد ضربته) ، بخلاف اللازم فإنه لاتتصل به هاء غير المصدر ، ولا يتعدى إلا بواسطة حرف الجر نحو (مررت

(١) ضرب ــ يضرب ــ اضرب ــ ضارب ــ مضروب ــ ضربة ــ ضرَّاب ــ مضراب وكذلك ضَارَبَ يُضارِبُ مضاربة وكذلك اضطرب يضطرب وكذلك ضَرَّب ــ يُضَرِّبُ .. الخ اشتقاق هذه الكلمات جميعاً من الضرب هو من قبيل الاشتقاق الصغير فهي جميعاً ترد إلى الأصل الثلاثي (ض ر ب) ثم زيدت تلك الزيادات المتنوعة لتؤدي المعاني المختلفة .

(٢) الكلمتان : جبذ ــ جذب حروفهما واحدة ولكن اختلف ترتيب الحروف فيهما واختلاف الترتيب لايقطع الصلة بين الكلمتين بل يبقى بينهما نوع صلة كما في المثال المذكور وكما في : قبض وقضب ــ شرط وشطر .. ألخ .

(٣) واليك مزيداً من الأمثلة : قبض ــ قبص ــ قبش ــ قبس فكلها أنواع في القبض وكذلك نحر ــ نهر ــ نعر فالأول والأخير مختصان بالدم غالباً والثانى أَعَمُّ منهما . وكذلك قصٌ ــ فصل ــ قصم ــ قصف أنواع من جنس واحد . وكذلك قريباً مما قبله : قطٌ ــ قطع ــ قطم ــ قطف أنواع من جنس واحد . وكذلك زأر ــ زحر ــ زفر فكلها مشتركة في بعض المعنى . وأخيراً انظر في صلب ــ صلد ــ صلع ــ صلم تجد بينها اشتراكاً في المعنى .

(٤) وإغفال ذكر المفعول لايدل على لزومه بل للاستغناء عنه كما في أكل وشرب .

(٥) ولكن بواسطة حرف الجر .

بزيد)[1] ، ولا يصل إلى هاء غير المصدر إلا بحرف الجر أيضاً ، نحو (زيد مررت به) . والتقييد بهاء غير المصدر للاحتراز عن هاء المصدر ، فإنها تتصل باللازم والمتعدي ، نحو (المرور مررته) و(الضرب ضربته) .

فإن قيل : ماالدليل على أن جاء متعد ؟

فالجواب : أن الدليل على ذلك نصبه المفعول به ، قال تعالى : (إذا جاءك المنافقون)[2] فالكاف مفعول مبني على الفتح في محل نصب ، والمنافقون فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم .

فإن قيل : ماحقيقة الفعل الماضي ؟ .

فالجواب : أنه كلمة دلت على معنى في نفسها ، وهو الحدث ، واقترن ذلك الحدث بالزمن الماضي فهو يدل على الحدث والزمان مطابقة ، وعلى أحدهما تضمناً ، وعلى الفاعل التزاماً[3] .

---

(١) وقع هذا المثال في الأصل مقدماً على قوله (ولا يتعدى ..) وأظن ذلك من خطأ النساخ .

(٢) المنافقون : ١ .

(٣) جمع المؤلف رحمه الله تعالى أقسام الدلالة بعبارة موجزة . وهي كما ذكر ثلاثة أقسام :

أ ــ دلالة المطابقة : كدلالة كلمة (الشمس) على القرص المضيء المتوهج المسمى شمساً .

ب ــ دلالة التضمن : كدلالة كلمة (الشمس) على الأشعة الضوئية أو على شكل القرص أو على اللون الفضي المتوهج ، لأن هذه الأمور كلها أجزاء ومعنى الشمس يتركب من جميعها .

د ــ دلالة الالتزام : كدلالة كلمة (الشمس) على النهار أو الحرارة أو النور فكل ذلك لازم عنها ، أو لها .

ونعود للفعل الماضي ونأخذ (جاء) مثلاً : فهو يدل على حدث هو المجيء وعلى حصول هذا الحدث في الزمان الماضي مطابقة ، كما يدل على كل واحد من الحدث والزمان الماضي تضمناً لأن كلاً منهما عنصر داخل في تركيب معنى (جاء) ، ويدل على من حصل منه المجيء وهو الفاعل التزاماً لأنه لايعقل فعل بغير فاعل ولا أثر بغير مؤثر .

فإن قيل : فما علامته ؟ وما حكمه ؟ .

فالجواب : أن علامته قبول تاء التأنيث الساكنة ، وقبول تاء الفاعل ، نحو : (جاءتْ) و(جئتُ) وحكمه البناء على الفتح لفظاً — كما مر — أو تقديراً ، وذلك إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، فإنه يسكن كراهة أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة . لأن الفعل والفاعل كشئ واحد . وذلك نحو (ضَرَبْتُ) فيكون الفتح مقدراً[1] .

فإن قيل : إن (جاء) إذا أسند للضمير لايظهر فيه توالي أربع متحركات ، بل ثلاثة .

فالجواب : أنه فيه أربع متحركات باعتبار الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، لأن المحذوف لعلة كالثابت ، لأن أصله (جَيَأْتُ) بفتح الجيم والياء ، حُوِّلَ إلى باب (فَعِل) بالكسر — كما مر — توصلاً إلى نقل حركة الياء وحذفها ، ثم نقلت حركة الياء إلى الجيم بعد سلب حركتها ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين . فباعتبار الياء المحذوفة يقال إنه لو لم يسكن آخره لاجتمع فيه أربع متحركات .

فإن قيل : فما الفرق بين الفعل الماضي واسم الفعل الماضي ، مع أن كلاً يستفاد منه حدث في الزمان الماضي نحو (بَعُدَ : وهَيْهَاتَ)[2] ؟

فالجواب : أن اسم الفعل موضوع ليدل على لفظ الفعل ، ولفظ الفعل يدل على الحدث ، فدلالة اسم الفعل على الحدث بالواسطة ،

---

(١) معنى كون الفتح مقدراً أنه لولا كراهة توالي أربع متحركات في كلمة واحدة لظهر ، فصار مقدراً منع من ظهوره الكراهة ، ولولا ذلك قلت (ضَرَبَتُ) .

(٢) فهما بمعنى واحد لكن الأول فعل ماض ، والثاني اسم فعل ماض ولا يقال له فعل .

بخلاف الفعل فإنه موضوع ليدل على الحدث والزمان بنفسه بلا واسطة[٣] شيء آخر . وأيضاً : اسم الفعل لايقبل علامات الفعل وإلا كان فعلاً .

فإن قيل : ماهذا المد الموجود في قولك (جاء) ؟

فالجواب : أنه مد متصل . وذلك لأن القراء قسموا المد إلى طبيعي وغير طبيعي ، فالطبيعي ماكان بقدر ألف ، وذلك قدر حركتين . وذلك في الألف والواو والياء التي ليس بعدها همزة ولا ساكن . نحو : (الفتى) و(يدعو) و(القاضي) .

وغير الطبيعي قسموه الى لازم وواجب وجائز .

فاللازم : هو الذي يجيء في كلمته أو كلمتيه[١] بعد حرف المد حرف ساكن وصلاً ووقفاً[٢] . فيمد بقدر ألفين زيادة على المد الطبيعي فيكون بقدر ست حركات ، وذلك نحو : (دآبة) و(قٓ) و(آلآن) ، وسمي لازماً للزومه عند جميع القراء .

والواجب : هو الذي يجيء في كلمته بعد حرف المد همزة ويكونان من كلمة ، ويسمى متصلاً نحو : (جاء) و(بالسوء) و(سيء) فإن كانا من كلمتين سمي منفصلاً نحو (موسى أمر) و(القاضي أمر)

---

(١) اشار إلى أن المد اللازم قد يأتي في كلمة أو كلمتين .
مثال الأول : الحاقَّة ــ حاجُّوك ــ (ص) ــ وكذا (ل) من (الر) .
مثال الثاني : آلآن ــ آلله ــ آلذكرين وكذا في (ل) من (الم) فاللام وإن كان فيها مد إلا أنه بوجود الميم بعدها اكتسب صفة خاصة كونه مثقلاً .
(٢) قوله (وصلاً ووقفاً) يخرج المدَّ العارضَ للسكون بسبب الوقف فليس من اللازم .

و(قولوا آمنا)[1] . وحكم المتصل (أن)[2] يمد وجوباً زيادة على المد الطبيعى ، واختلفوا في قدر ذلك . فقال أبو عمرو[3] وقالون[4] وابن كثير[5] : مقدار ألف ونصف وقيل ألف وربع . والمراد : أن ذلك قدره باعتبار المد الطبيعى ومازيد عليه ، وعند ابن عامر[6] والكسائي[7] مقدار

---

(١) البقرة : ١٣٦ ــ والعنكبوت ٤٦ ــ والمثالين الأول والثاني من كلامه .

(٢) في الأصل (وحكم المتصل الذي يمد وجوباً) ولم أجد لها وجهاً فأبدلت (أن) بالاسم الموصول .

(٣) أبو عمرو : الإمام أبو عمرو بن العلاء التميمي المازني أحد الأئمة السبعة الذين تواترت قراءتهم وانتشرت وعم النفع بها قرأ على جماعة من التابعين بالحجاز والعراق وقرأ عليه خلق كثير كان إماماً في العربية كما هو إمام في القراءة ولد بمكة سنة (٦٨) وتوفي بالكوفة سنة (١٥٤) رحمة الله تعالى ورضي عنه .

(٤) قالون : واسمه عيسى بن مينا ، وقالون كلمة رومية معناها (جَيِّد) لقبه بذلك شيخه الإمام نافع رحمه الله تعالى ، وقالون يروى قراءة هذا الامام رحمهما الله تعالى ورضي عنهما . فهو من الرواة وليس من الأئمة .

(٥) ابن كثير : الإمام عبد الله بن كثير أحد الأئمة السبعة قرأ على جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وقرأ على غيرهم ولد بمكة سنة (٤٥) أقام مدة بالعراق ثم رجع إلى مكة وقرأ عليه خلق كثير ولم يزل الإمام المجتمع على قراءته بمكة حتى توفي سنة (١٢٠) رحمه الله تعالى ورضي عنه .

(٦) ابن عامر : الإمام عبد الله بن عامر أحد أئمة القراء السبعة تابعي جليل القدر قرأ على جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ــ وقرأ على غيرهم ولد سنة (٨) من الهجرة أي قبل وفاة الرسول ﷺ اجتمع له في دمشق إمامة المسجد الجامع ــ المسجد الأموي ــ والقضاء وهو شيخ القراء فيها وإمامهم . توفي رحمة الله تعالى سنة (١١٨) ورضى عنه .

(٧) الكسائي : الإمام على بن حمزة الكسائي أحد أئمة القراء السبعة كان إماماً في العربية كما هو في القراءة ، كان ربما كثر عليه طلاب القراءة فيجلس على كرسي فيقرأ عليهم القرآن حتى يختم ، وهم يضبطون عنه حتى الوقف والابتداء . توفي سنة (١٨٩) رحمه الله تعالى ورضي عنه ويقال انه عاش سبعين سنة .

ألفين ، وعند عاصم[1] مقدار ألفين ونصف ، وعند حمزة[2] وورش[3] مقدار ثلاث ألفات وهذه طريقة التيسير[4] . وطريقة الشاطبية[5] ليس فيها الا مرتبتان ، إما أن يمد بقدر أربع حركات أو ست حركات ، فالاربع بقدر ألفين ، والست بقدر ثلاث ألفات .

والمنفصل : يجري فيه جميع ذلك . إلا أن الزيادة فيه على الطبيعى جائزة لا واجبة .

وبقي قسم آخر : وهو الوقف العارض نحو (نستعين) فيجوز مده إلى ست حركات .

---

(١) عاصم : هو الإمام عاصم بن أبي النجود الأسدي أحد الأئمة البدور السبعة وكان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن الكريم تابعي جليل قرأ على جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وحسبه كرامة أن جمهور المسلمين اليوم يقرأون قراءته رضي الله عنه وعن اخوانه الذين بهم يقتدىٰ . توفي سنة (١٢٧) أو بعد ذلك رحمة الله تعالى ورضي عنه .

(٢) حمزة : هو الإمام حمزة بن حبيب الزيات أحد الأئمة السبعة كان من أعظم الناس اجتهاداً في قراءة القرآن ليل نهار ولد سنة (٨٠) وتوفي سنة (١٥٤) أو بعد ذلك رحمة الله تعالى ورضي عنه .

(١٣) ورش : هو الراوي الثاني من رواة الإمام نافع رحمهما الله تعالى — وقد سبق ذكر قالون . وكلمة ورش لقب ، لقبه به شيخه الإمام نافع واسمه عثمان بن سعيد ولد بمصر ورحل إلى المدينة ليقرأ على نافع فقرأ عليه ثم عاد إلى مصر وتوفي بها سنة (١٩٧) رحمه الله تعالى .

وإذ ذكرنا الإمام نافعاً في ترجمتين لراوييه فنحب أن نذكر ترجمته : هو الإمام نافع بن أبي نعيم ، كان إمام دار الهجرة وقرأ على سبعين من التابعين ، روي أنه كان إذا قرأ يشم من فيه ريح المسك كرامة من الله تعالى . توفي سنة (١٦٩) عن عمر طويل رحمه الله تعالى ورضي عنه .

(٣) التيسير : لحفظ القراءات السبع للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (٣٧١ — ٤٤٤) من أجل الكتب المصنفة في هذا الفن وهو أصل الشاطبية .

(٤) الشاطبية : منظومة في علم القراءات اسمها (حرز الأماني ووجه التهاني) وسميت الشاطبية نسبة لمؤلفها الإمام قاسم بن فيره الشاطبي ونالت عناية كبيرة من العلماء شرحاً ودراسة ..

فإن قيل : مامد (زيد) ؟

فالجواب : أن بعض القراء أجاز أن يعامل حرف اللين معاملة حرف المد ، فإذا وقع بعده ساكن لوقف نحو (وآمنهم من خوف)[1] و (جاء زيد) يجوز المد والقصر والتوسط ، وكذا إذا وقع بعده ساكن لادغام نحو (كَيْف فَّعل)[2] .

وحرف اللين : هو الواو والياء إذا سكنا وانفتح ماقبلهما ، نحو (خَوْف) و(بَيْت) .

وحرف المد : هو الألف ، والواو والياء إذا سكنا وتحرك ماقبلها بحركة مجانسة لهما[3] .

فإن قيل : مامعنى الفاعل ؟ .

فالجواب : أن الفاعل في اللغة من أوجد الفعل ، وفي اصطلاح النحويين :

هو الاسم المرفوع الذي أسند لفظ الفعل إليه باعتبار صدور حدث

---

(١) سورة قريش ٤ .

(٢) هذا في قراءة الإمام أبي عمرو بن العلاء وقد مرت ترجمته قريباً .

(٣) قد يستغرب القارئ تعرض المؤلف رحمه الله تعالى لهذه المباحث ـــ التي تعودنا أن نصادفها في كتب التجويد ـــ في أثناء مباحثاته اللغوية ، فقد استقر خطأ في أذهان كثير منا أن علم التجويد خاص بالقرآن الكريم . وساعد على هذا الخطأ إهمال كثير من كليات اللغة العربية وأجبها في خدمة هذا العلم الجليل وهو في الحقيقة غصن من دوحة اللغة العربية لكن لما كان كلام الله تعالى أجلَّ الكلام وأفخمه كان بدهياً أن يعتني أهل القرآن بهذا العلم ليقيموا السنتهم بكلام الله على أتم وجه وأكمله . وتجدر الإشارة الى أن كليات اللغات الأجنبية تعتني كثيراً بما يسمى (الصوتيات) أو (علم الأصوات) ويشمل ذلك مباحث كثيرة تلتقي مع مباحث علم التجويد . وإن كان تراثنا في ذلك أكمل استيفاء وأنضج .

ذلك الفعل من مدلوله كـ (ضرب زيد) [1] ، أو باعتبار قيامه به كـ (مات زيد) [2] .

فإن قيل : ماسبب كون الفاعل مرفوعاً ؟

فالجواب : أن الفاعل صدر الفعل من مدلوله وهو أشرف ممن وقع عليه الفعل ، والرفع أشرف من غيره فأعطي الأشرف للأشرف طلباً للمناسبة .

فإن قيل : هل الفاعل أصل المرفوعات أم المبتدأ ؟

فالجواب : أن في ذلك خلافاً فمنهم من قال : إن الفاعل أصل لأن عامله لفظي وهو أقوى من غيره ، والمبتدأ عامله معنوي . ومنهم من قال : إن المبتدأ أصل لأنه متقدم ويهتم به .

فإن قيل : مافائدة الخلاف ؟

فالجواب : أن فائدته ترجيح أحد الأمرين عند تعارض إعرابين في كلمة ، بأن احتملت كونها فاعلاً أو مبتدأ وخلت عن المرجحات ، فإن قلنا : الفاعل أصل ، فجعلها فاعلاً أرجح ، وإن قلنا : المبتدأ أصل فجعلها مبتدأ أرجح ، وقد قيل بمثل ذلك في قوله تعالى (ليقولن الله) [3] ، التقدير خلقنا الله .

وقيل : الله خلقنا .

فإن قيل : ماحقيقة الرفع .

---

(١) فالضرب حدث صدر من زيد فهو الذي أحدث .

(٢) والموت حدث ولكنه لم يصدر من زيد لأن زيداً لم يحدث شيئاً إنما حدث الموت فيه فاسناد الموت له لاعلى أنه أحدثه ولكن على أنه ظهر به وتحقق .

(٣) الزخرف ٨٧ « ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله »

فالجواب : أنه على القول بأن الإعراب لفظي ، هو الضمة وماناب عنها ، وعلى القول بأنه معنوي ، فهو : تغيير مخصوص علامته الضمة وماناب عنها .[1]

فإن قيل : قولكم : علامة رفعه الضمة ، هل هذا على القول بأن الإعراب لفظي أو معنوى ؟ .

فالجواب : أن الظاهر أنه على القول بأنه معنوي ، وإن أريد الجري على القول بأنه لفظي .

لقيل فيه : ورفعه كذا .

فإن قيل : هل يصح تخريجه على القول بأنه لفظي ؟ .

فالجواب : أن بعضهم أجاز ذلك ، قال ووجهه أن الضمة إعراب من حيث عموم كونها أثراً جلبه العامل ، وعلامة إعراب من حيث خصوصها .

فإن قيل : (زيدٌ) هذا الفاعل هل هو نكرة أو معرفة وما الفرق بينهما ؟

فالجواب : أنه معرفة . والفرق بينهما أن المعرفة ماوضع لشئ بعينه لايتناول غيره .

والنكرة ماوضعت لشئ شائع يصح صدقه على أفراد . وعلامة النكرة قبول (ال) أو وقوعها موقع مايقبله . فالأول نحو (رجل) والثاني نحو (ذي) بمعني صاحب[2] . والمعرفة بخلاف ذلك . ومعلوم أن (زيداً)

---

(١) تقدم الخلاف في الإعراب هل هو لفظي أم معنوي في أول الرسالة عند الكلام على البناء .

(٢) علامة النكرة أنه يقبل (ال) التعريف ، أو يقع موقع اسم يقبلها فكلمة (ذي) — وهي أحد الأسماء الخمسة التي تعرب بالحروف — نكرة لأنها تقع موقع كلمة (صاحب) غير محلاة بـ (ال) فقولك (أحمد ذو إحسان) أو (ذو الإحسان) تستطيع أن تستبدل فيه ← يتبع

موضوع للذات المعينة ولايقبل (ال) فصح كونه معرفة . [3]

فإن قيل : (زيد) من أي أنواع المعارف ؟ .

فالجواب : أنه من قبيل المعرفة بالعلمية الشخصية . لأنه موضوع للذات المشخصة المعينة .

فإن قيل : فما الفرق بين المعرفة بالعلمية الشخصية ، والمعرفة بالعلمية الجنسية ؟ .

فالجواب : أن علم الشخص ماوضع لمشخص ذهناً وخارجاً كـ (زيد) ، وعلم الجنس ماوضع للحقيقة والماهية المستحضرة في الذهن ــ بقيد الاستحضار ــ وإن كان يصدق على كل فرد من أفراده . وذلك كـ (أسامة) فإنه موضوع لحقيقة الحيوان المفترس بقيد استحضاره ويطلق على كل فرد من أفراده .

فإن قيل : فما الفرق بين هذين ــ أعني علم الجنس وعلم الشخص ــ وبين اسم الجنس كـ (أسد) ؟

فالجواب : أما هذان فقد علمت ماوضعاله ، وأما اسم الجنس (أسد) فهو ماكان موضوعاً للحقيقة والماهية ، لابقيد الاستحضار .

فإن قيل : فما الفرق بينه وبين النكرة ؟.

فالجواب : أن الفرق بينهما اعتباري ، يتحققان في نحو (رجل) كو(أسد) ،فمن حيث وضعهما للحقيقة والماهية يسميان اسمي جنس ، ومن حيث صدقهما على المفرد يسميان نكرتين ، وتحقيق الكلام على

← كلمة (صاحب) بكلمة (ذو) سواء كان المضاف اليه معرفة أم نكرة . بخلاف اسم الاشارة (ذا) وأخواته فإنها معارف .

(جاء زيد) من حيث الوضع سيأتي في آخر المبحث إن شاء الله تعالى .

فإن قيل : (زيد) هل هو من قبيل الأعلام المنقولة أو المرتجلة ، وما الفرق بينهما ؟

فالجواب : أنه علم منقول من المصدر ، لأن أصله مصدر (زادَ يزيدُ زَيْداً) . والفرق بين المنقول والمرتجل أن المنقول ماسبق له استعمال قبل العلمية في غير العلمية ، كـ (فضل) و(أسد) ، والمرتجل مالم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها كـ (سُعاد) و(أُدَد)[1] .

فإن قيل : هل يجوز دخول (ال) على زيد ؟

فالجواب : أنه لايجوز ، لأن الأعلام لايدخل عليها (ال) .

فإن قيل : إن بعض الأعلام قد دخلها (ال) كـ (الفضل) و(الحارث) فهلا كان زيد من هذا القبيل ؟

فالجواب : أن (ال) في (الفضل) و(الحارث) زائدة للمح الأصل أي إشارة إلى ملاحظة الأصل المنقول عنه ، ومع ذلك هو سماعي يقتصر فيه على ماسمع من العرب فلا يجوز ذلك في (زيد)[2] .

فإن قيل : مجموع (جاء زيد) مايسميه النحويون ؟ .

فالجواب : أنه يسمى جملة .

---

(١) اسم جد عربي قديم ويقال فيه : أُدٌّ ، وأُدَد وهو فيما يروىٰ أبو (عدنان) الجدُّ ــ المشهور الذي رفع النسب الشريف إليه .

(٢) ترد ال زائدة لغير التعريف في مواضع مختلفة فتكون إما لازمة كما في الأسماء الموصولة وإما عارضة ، والعارضة إما خاصة ــ كما في ضرورة الشعر ــ وإما مجوزة للمح الأصل وهي المذكورة هنا . وأكثر ماتقع فيما نقل عن صفة مثل الحارث ــ العباس ــ الحسن وقد تقع في المنقول عن مصدر أو عين وكلها سماعية .

فإن قيل : ماحقيقة الجملة ؟

فالجواب : أن الجملة ماتركبت من فعل ومرفوعه ، أو من مبتدأ وخبره . والأولى تسمى فعلية والثانية تسمى اسمية .

وأما الظرف والجار والمجرور فيحتمل تقدير متعلقهما اسماً أو فعلاً فلذلك يسميان شبه جملة وضابط الاسمية : ماصدرت باسم ، والفعلية ماصدرت بفعل .

فإن قيل : مايحتاج اليه كل مركب ؟

فالجواب : أن كل مركب يحتاج الى علل أربع :

١ ــ علة مادية : وهي أجزاؤه .

٢ ــ وعلة فاعلية : وهي الفاعل المركِّب .

٣ ــ وعلة صورية : وهي[1] الحاصلة بعد التركيب .

٤ ــ وعلة غائية : وهي ثمرته ونتيجته المرتبة عليه كالجلوس على السرير مثلاً وكإفادة الكلام[2] .

---

(١) الواو والضمير غير موجودين في الأصل ورأيت زيادتهما لينسجم مع ماقبله ومابعده .

(٢) العلة عندهم : (كل أمر يصدر عنه أمر آخر ، بالاستقلال أو بانضمام أمر غيره) فقد تكون العلة واحدة أو متعددة وإذا تعددت العلل فلابد من اجتماعها لينتج المعلول . وبين أنه لابد في كل مركب (مادي أو معنوي) من أمور أربعة سماها عللاً على طريقة المتقدمين .

(أ) مادية : وهي أجزاء السرير مثلاً من قوائم وعرضيات أو أجزاء الجملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر .

(ب) فاعلية : وهو صانع السرير في المثال الأول والمتكلم الذي نظم الكلام في المثال الثاني .

(ح) صورية : الصورة المعروفة للسرير التي تحقق المقصود منه ، أو صورة الجملة المترتبة على ماعهد في نظم الكلام .

(د) غائية : الثمرة المقصودة من التركيب وهي الجلوس على السرير في المثال الأول وإفادة المخاطب بالكلام المعنى المقصود .

فإن قيل : هل هذه الجملة أعني (جاء زيد) صغرىٰ أو كبرىٰ وماالفرق بينهما ؟

فالجواب : أنها لاصغرىٰ ولاكبرىٰ . وذلك لأن النحويين جعلوا الصغرىٰ ماوقعت خبراً عن غيرها كـ (قام أبوه) من قولك (زيد قام أبوه) . والكبرى ماكان خبرها جملة كـ (زيد قام أبوه) بتمامها والتي لاصغرى ولا كبرىٰ ماخلت عن الأمرين كـ (جاء زيد) و(زيد قائم) وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين وقد اجتمعت الأقسام كلها في قول ابن مالك :

(وكِلمةٌ بها كلامٌ قد يُؤَمُّ)[1] .

الجميع جملة كبرى فقط ، لأن المبتدأ فيها خبره جملة ، وجملة قوله (قد يؤم) صغرى فقط لأنها وقعت خبراً عن غيرها ، وجملة قوله (كلام قد يؤم) كبرىٰ باعتبار أن المبتدأ فيها خبره جملة ، وصغرى باعتبار وقوعها خبراً عن غيرها[2] .

---

(١) هذا الشطر هو عجز البيت التاسع من ألفية الامام ابن مالك ، رحمه الله تعالى . وقبله : واحده كلمة والقول عم ....

(٢) كلمة بها كلام قد يؤم : اعراب المفردات .

كلمة : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعة الضمة ولا يخفىٰ عليك أن الذي سوغ الابتداء بها كونها تدل على مخصوص وهو اللفظ المؤلف من الكاف واللام والميم والتاء المربوطة (كلمة) فهي كقولك (أسد قد يسمى به إنسان) .

بها : جار ومجرور متعلقان بالفعل يؤم .

كلام : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة وسوغ الابتداء بها تقدم الجار والمجرور عليها .

قد : حرف تقليل .

يُؤَم : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مبني للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقريره هو عائد على ـــ كلام ـــ في محل رفع نائب فاعل .

فإن قيل : هل جملة (جاء زيد) لها محل من الإعراب أم لا ، ومالفرق بين ماله محل وبين مالا محل له ؟

فالجواب : أنها لامحل لها من الإعراب لأنها جملة ابتدائية أي مستأنفة ، ولم تحل محل المفرد . والفرق بين مالا محل له وماله محل : أن ماحل محل المفرد له محل من الإعراب ، ومالايحل محل المفرد لامحل له ، و(جاء زيد) من هذا القبيل .

وذلك لأن النحويين جعلوا مايحل محل المفرد سبعة أقسام ، ومالايحل سبعة ، فاذا نظرت الى (جاء زيد) تجده من السبعة التي لاتحل محل المفرد . وقد نظم بعضهم تلك المواضع الأربعة عشر في قوله :

(أ)

جمل أتت ولها محل يعرب سبع لأن حلت محل المفرد
خبرية حالية محكية وكذا المضاف لها بغير تردد
وجواب شرط جازم بالفاء أو بإذا وبعض قال غير مقيد
ومعلق عنها وتابعة لما هو معرب أو ذو محل فاعدد

(ب)

وأتتك سبع مالها من موضع صلة وعارضة وجملة مبتدي
وجواب أقسام وماقد فسرت في أشهر والخلف غير مبعد

اعراب الجمل :

جملة (يؤم) المكونة من الفعل ونائب الفاعل (الضمير) في محل رفع خبر لـ (كلام) وهي الصغرى . جملة (كلام وخبرها (جملة يؤم) في محل رفع خبر لـ (كلمة) وهي صغري وكبرى باعتبارين جملة (كلمة وخبرها المكون من كل مابعدها استئنافيه لامحل لها من الاعراب وهي الكبرى .

وبقيد تخصيص وبعد معلّق لاجازم وجواب ذلك أورد
وكذاك تابعة لشيء ماله من موضع فاحفظه غير مفند

وينبغي التمثيل لذلك تتميماً للفائدة :

أ ـــ فأمثلة الجملة التي لها محل من الاعراب :

١ ـــ الخبرية نحو (زيد أبوه قائم) .

٢ ـــ والحالية نحو (جاء زيد والشمس طالعة) .

٣ ـــ والمحكية بالقول نحو (قال إني عبد الله)[١] .

٤ ـــ والمضاف اليها نحو (إذا جاء نصر الله)[٢] .

٥ ـــ والواقعة جواب شرط جازم مقرون بالفاء نحو (ماتفعلوا من خير فإن الله به عليم)[٣] أو باذا نحو (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون)[٤] .

٦ ـــ والمعلق عنها نحو (علمت لزيد قائم)[٥] .

٧ ـــ والتابعة للمعرب نحو (واتقوا يوماً ترجعون فيه الى الله)[٦] .

والتابعة لجملة لها محل من الاعراب نحو (زيد قام أبوه وقعد أخوه) . فجملة (قعد أخوه) محلها رفع إذا كانت معطوفة على

---

(١) مريم ٣٠ .

(٢) النصر ١ .

(٣) البقرة ٢١٥ .

(٤) الروم ٣٦ ولا يخفى عليك أن (اذا) هي الفجائية .

(٥) المقصود بالتعليق عنها أن الفعل علم قد كف عن نصب المفعولين فرفعا مبتدأ وخبراً والذي كف الفعل عن نصبهما هو اللام ، فالجملة من المبتدأ والخبر سدت مسد مفعولي علم .

(٦) البقرة ٢٨١ .

الصغرى[١] .

ب ـــ وأمثلة الجمل التي لامحل لها من الاعراب :

١ ـــ الصلة نحو (الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب)[٢] .

٢ ـــ والمعترضة نحو (فان لم تفعلوا ـــ ولن تفعلوا ـــ فاتقوا النار)[٣] . فجملة (ولن تفعلوا) معترضة بين الشرط وجوابه .

٣ ـــ والجملة الابتدائية نحو (إنا أنزلناه)[٤] .

٤ ـــ والواقعة جواباً للقسم نحو قوله تعالى (والكتاب المبين إنا أنزلناه)[٥] .

٥ ـــ والمفسرة نحو قوله تعالى (كمثل آدم خلقه من تراب)[٦] فجملة (خلقه من تراب) تفسير لمثل . والمشهور أنه لافرق بين أن تفسر ماله محل[٧] من الاعراب كهذا المثال أو لامحل[٨] له نحو (زيداً ضربته)[٩] .

---

(١) في الأصل (اذا كانت معطوفة على الكبرى) وهو خطأ ظاهر فالكبرى هنا لامحل لها ابتدائية والصغرى (قام أبوه) في محل رفع خبر . وجملة (قعد أخوه) يمكن عطفها على الكبرى أو الصغرى فان عطفت على الكبرى فلا محل لها وإن عطفت على الصغرى ـــ وهو المقصود بالتمثيل هنا ـــ فمحلها الرفع لأنها معطوفة على جملة محلها الرفع .

(٢) الكهف ١ .

(٣) البقرة ٢٤ .

(٤) القدر ١ ولا يخفى عليك أن التمثيل بالجملة الكبرى لأن الصغرى في محل رفع خبرها .

(٥) الدخان ٢ ، ٣ ـــ وتكرر هنا الملاحظة السابقة .

(٦) آل عمران ٥٩ .

(٨) في الأصل في الموضعين كلمة (حظ) بدل من محل . وهي محتملة لكن ظننتها خطأ مطبعياً .

(٩) زيداً : مفعول به لفعل محذوف فسره مابعده . وجملة الفعل المحذوف مع فاعله لامحل لها ابتدائية ، وجملة ضربته تفسير لتلك الجملة فلا محل لها .

وقال الشلوبين[1] : إن فسرت مالا محل له فلا محل لها ، وإلا فهي تابعة لما تفسره . وإلى هذا أشار بقوله (في أشهر .. الخ) . وأما المفسرة لضمير الشأن فلها محل نحو (إنه زيد قائم) فالجملة في محل رفع خبر إن ومفسرة لضمير الشأن .

٦ ــ والواقعة جواباً لمعلق أي لشرط غير جازم . نحو (إذا جاء زيد فأكرمه) ونحو (إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون)[2] .

ومثلها ماوقعت جواباً لشرط جازم ولم تقترن بالفاء نحو (إن جاء زيد أكرمته) . فإن لفظ الفعل محكوم عليه بأنه في محل جزم جواب الشرط . والجملة لامحل لها .

٧ ــ والتابعة لما لامحل له من الاعراب . نحو (قام زيد وقعد عمرو) فجلمة (قعد عمرو) معطوفة على جملة (قام زيد) وجملة (قام زيد) ابتدائية لامحل لها فكذلك ماعطف عليها .

فان قيل : هل جملة (جاء زيد) خبرية أو إنشائية وماالفرق بينهما ؟

فالجواب : أنها خبرية . لأن الخبرية هي منسوبة للخبر وهو الكلام المحتمل للصدق والكذب ، وعرفوه بأنه : ماحصل مدلوله خارجاً وكان لفظه حكاية عنه . كـ (جاء زيد) و(زيد قائم) والانشاء ماحصل مدلوله به كـ (اضربْ زيداً) .

فان قيل : هل الاسناد في (جاء زيد) حقيقي أو مجازي وما الفرق بينهما ؟ .

---

(١) الشلوبين : هو عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي أندلسي كان إماماً في العربية وتصدر لإقراء النحو قريباً من ٦٠ سنة (٥٦٢ ــ ٦٤٥) .

(٢) الروم ٢٥ ولايخفي عليك أن إذا الأولى شرطية ظرفية والثانية الفجائية .

فالجواب : أنه إسناد حقيقي ، والفرق بينه وبين الإسناد المجازي أن الإسناد الحقيقي إسناد الشيء إلى من هو له . كـ (أنبت الله البقل) ، ويسمى حقيقة عقلية . والإسناد المجازي إسناد الشيء إلى غير من هو له لملابسة بينهما كـ (أنبت الربيع البقل) ويسمىٰ مجازاً عقلياً . فإسناد الإنبات إلى الربيع هنا مجاز عقلي لأنه إسناد للسبب العادي[1] .

فان قيل : استعمال كل من (جاء) و(زيد) هنا هل هو حقيقة أو مجاز وما الفرق بينهما ؟

فالجواب : أن كلاً منهما حقيقة والفرق بينه وبين المجاز أن الحقيقة استعمال الكلمة فيما وضعت له ، كاستعمال الصلاة في الدعاء عند اللغويين وكاستعمال الأسد في الحيوان المفترس .

والمجاز : استعمال الكلمة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينه مانعة عن إرادة المعنىٰ الأصلي ، كاستعمال الصلاة في الأقوال والأفعال

---

(١) السبب عندهم : مالزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم ، وقد يكون هذا التلازم مظهره الشرع أو العادة ، فالبلوغ والعقل سببان للتكليف ، ودخول وقت الصلاة سبب لتوجه الخطاب بأدائها ، وفعل السرقة سبب لوجوب قطع يد السارق ، وأداء الزكاة الى مستحقها سبب لبراءة الذمة عنها واستحقاق الأجر عليها . هذه أمثلة للسبب الشرعي .

وأما السبب العادي : فمثل كون الطعام سبباً للشبع والدواء سبباً للشفاء ، والنار سبباً للإحراق ، والغيث سبباً للإنبات ، فكل هذه تسمى اسباباً عادية بمعنى أن الله تعالى هو الخالق الموجد حقيقة ، وأن حكمته سبحانه جرت بأن تعلق هذه الأمور على أسبابها ابتلاء للعباد بالسعي في مصالحهم ومراشدهم ، وقد يخلق الله تعالى شيئاً من ذلك بدون أسبابه وقد تقع الأسباب ثم تتخلف عنها مسبباتها كما يجرى في معجزات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وكما جرى أحياناً كرامة لبعض الصحابة رضى الله عنهم أو تابعيهم بإحسان وذلك إعلام منه سبحانه لعباده بأن ترتيب الأسباب قيد على الخلق لا على الخالق جل وعلا وأنه الخالق المختار لاراد لمشيئته .

(المخصوصة)[1] بالنظر الى اللغويين[2] والأسد في الرجل الشجاع ، فإن كانت العلاقة غير المشابهة فإنه يسمى مجازاً مرسلاً كما في المثال الأول ، فإن العلاقة فيه الجزئية[3] وإن كانت العلاقة المشابهة فانه يسمى استعارة[4] كما في المثال الثاني . ولا شك أن (جاء زيد) لفظان مستعملان في حقيقتهما .

فان قيل : جملة (جاء زيد) من أي القضايا ، ومامعنى القضية ؟

فالجواب : أنه قضية شخصية ، وذلك لأن القضية هي الخبر ، وهو لفظ محتمل للصدق والكذب لذاته ، وقد قسم المناطقة القضية إلى قضية شخصية وكلية وجزئية ومهملة وطبيعية .

١ ــ فالشخصية : هي ماكان الموضوع فيها مشخصاً كـ (جاء زيد) .

٢ ــ والكلية : ماكان الموضوع فيها مسوراً بالسور الكلي كقولك (كل إنسان حيوان) .

٣ ــ والجزئية : هي ماكان الموضوع فيها مسوراً بالسور الجزئي نحو (بعض الحيوان انسان) .

٤ ــ والمهملة : ماكان الموضوع فيها كليا وخلت عن السور الكلي والجزئي نحو (الانسان حيوان) .

---

(١) هذه الكلمة غير موجودة بالأصل ــ وآثرت إضافتها .

(٢) قوله بالنظر إلى اللغويين . يشير إلى أنها بمعناها الشرعي أصبحت حقيقة شرعية عند علماء الشرع بل عند أهل الشرع عموماً .

(٣) فالدعاء وهو المعنى اللغوي ــ جزء من الصلاة بمعناها الشرعي ، وإنما قالوا مرسل لأنه غير مقيد بعلاقة المشابهة كتسمية المعروف يداً .

(٤) وهي استعمال اللفظ فيما أشبه معناه الأصلي لعلاقة المشابهة ، كما تقول للشجاع أسد وللمراوغ ثعلب .

٥ ــ والطبيعية : ماكان الموضوع فيها هو الحقيقة والطبيعة نحو (الرجل خير من المرأة) .

والموضوع هو المحكوم عليه ويسمى مسنداً إليه عند علماء المعاني ومبتدأ أو فاعلاً أو نائبا عند النحاة والمحمول هو المحكوم به ويسمى مسنداً عند علماء المعاني ، وخبراً أو فعلا عند النحاة[1] .

فان قيل : وضع زيد للذات المشخصة من أي الأوضاع ؟ .

فالجواب : أنه من قبيل الوضع الخاص لموضوع له خاص . وذلك لأن علماء الوضع قسموا الوضع إلى أربعة أقسام :

١ ــ وضع خاص لموضوع له خاص وآلة الوضع جزئية وذلك فيما إذا كان الوضع لمشخص معين باعتبار تعقله وإدراكه بخصوصه ، كما في الأعلام الشخصية كـ (زيد) و(عمرو) .

٢ ــ ووضع خاص لموضوع له خاص وآلة الوضع كلية ، وذلك فيما إذا كان الوضع لمشخصات باعتبار تعقلها لابخصوصها بل بأمر عام ، وذلك كأسماء الإشارة والموصولات .

٣ ــ ووضع عام لموضوع له عام وآلة الوضع كلية ، وذلك فيما إذا كان

---

(١) القضية عند المناطقة هي الجملة الخبرية وتكون جملة فعلية أو اسمية وتتألف الجملة عند علماء اللغة من مسند إليه ــ فاعلاً أو نائباً عنه أو مبتدأ ــ ومسند وهو الفعلُ أو الخبرُ ــ فالمسند إليه عند علماء اللغة يسميه المناطقة موضوعاً والمسند عندهم يسمونه محمولاً فالجملة عندالنجاة مسند إليه ومسند والقضية عند المناطقة موضوع ومحمول . ثم الموضوع هو المشخص الذي نحكم عليه بما أخبرنا عنه فهو محكوم عليه والمحمول هو ماحكمنا به على الموضوع فهو المحكوم به ، والحكم عندهم : إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه . فالأمر المثبت هو المحكوم به والأمر المثبت له هو المحكوم عليه . كما عرفوا الحكم من وجه آخر بأنه إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها .

الوضع لأمر كلي باعتبار تعقله بملاحظة عمومه كما في الحيوان .

٤ ـ والقسم الرابع حكموا باستحالته ، وهو ماكان الوضع فيه خاصاً والموضوع له عاماً ، وصورته أن يكون الوضع لكلي باعتبار تعقله بخصوص بعض أفراده . فهذا القسم مستحيل الوجود كما هو مبين في محله[1] .

فإن قيل : قد علم وضع زيد فينبغي أن يعلم وضع جاء من أي الأوضاع ؟ ووضع مجموعهما من أي الأوضاع أيضاً ؟ .

فالجواب : أن ذلك[2] من قبيل الوضع النوعي ، وماتقدم من الأقسام الأربعة من قبيل الوضع الشخصي . وذلك لأن الوضع النوعي هو مالا يتعين

---

(١) نستخلص مما سبق الجدول التالي لبيان أقسام الوضع الشخصي :

رقم	الوضع	الموضوع له	آلة الوضع	مثـــاله
١	خاص	خاص	جزئية	الأعلام : مكة ـ زيد ـ خالد
٢	خاص	خاص	كلية	الأسماء الموصولة ـ اسماء الإشارة الضمائر
٣	عام	عام	كلية	الأجناس : إنسان ـ حيوان ـ نبات رجل ـ آلة
٤	خاص	عام	غير موجود لأن هذا القسم غير متصور	

هذه أقسام الوضع الشخصي وسيأتي الوضع النوعي .

(٢) اسم الاشارة المقصود به كل من الفعل (جاء) والمجموع المركب (جاء زيد) كما سيتضح من كلام المؤلف .

فيه اللفظ لموضوع . بأن وضع مندرجاً تحت ضابط كلي كقول الواضع : وضعت كل لفظ على هيئة كذا ليدل على كذا . وقسموا النوعي باعتبار تشخص المعنى وعموم الوضع وخصوصه إلى ثلاثة أقسام :

١ ــ أحدها ماتعقل الواضع فيه المعنى الموضوع له خاصاً بأن لاحظ صيغة هي (فعل) مثلاً ، وقال وضعت كل ماصح تركبه من (ف ع ل) محرك الوسط للدلالة على هذه الصيغة الثلاثية الماضوية ، وحينئذ يكون كل مركب من تلك الحروف المذكورة علماً على هذه الصيغة فهو وضع نوعي خاص لموضوع له خاص .

٢ ــ ثانيها : ماتعقل الواضع فيه الموضوع له عاماً كالمركب الخبري كقول الواضع وضعت كل مركب خبري للدلالة على ثبوت شيء لشيء ــ وبهذا يعلم أن مجموع (جاء زيد) من هذا القبيل ، لأنه مركب خبري ــ وقيل المركبات ليست موضوعة بل دلالتها عقلية[1] .

٣ ــ وثالثها ماتعقل الواضع فيه الموضوع له بأمر عام مع كونه خاصاً كوضع المشتقات باعتبار هيئتها كقوله وضعت كل فعل بهيئته للدلالة على جزئي من جزئيات الحدث والزمان بعد ملاحظة الأمر العام وهو مطلق الحدث والزمان ، ليوضع لكل جزئي منهما . فهو وضع نوعي عام

---

(١) وهذا فيما يبدو لي أولى بالصواب لأن الانسان العاقل يتفهم كلاً من الكلمتين ثم يؤلف المعنى في مخيلته وأما القول الأول فيؤدي ــ في تقديري ــ إلى أن نعتبر كل متكلم (واضعاً) لما قال ، فكثيراً مايستعمل المتكلم من المركبات مالم يسبق إليه ، واطلب ذلك إن شئت في أبواب الكناية والاستعارة والتشبيه تجد مصداق ماقلت لك .

لموضوع له خاص[1] .

قال بعض المحققين : وضع المشتقات باعتبار مادتها من قبيل الوضع العام لموضوع له[2] عام ، وباعتبار هيئتها من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص[3] .

(١)نستخلص من كلام المؤلف الجدول التالي لبيان أقسام الوضع النوعي .

رقم	الوضع	الموضوع له	مثاله	ملاحظـــــات
٢	نوعي خاص	خاص	صيغة فعل للماضي صيغة يفعل للمضارع	صيغة فعل فرد من أفراد الصيغ والموضوع له (الزمن الماضي) فرد من أفراد الزمن وكذا في المضارع
٢	نوعي عام	عام	المركب الخبري المشتقات باعتبار مادتها	على أحد القولين وانظر التعليق عليه فمادة ضرب وضع عام لأنها تدل على مطلق الحدث ثم هي بعد ذلك تصلح للدلالة على فعل أو فاعل أو مفعول
٣	نوعي عام	خاص	المشتقات باعتبار هيئتها	مادة ضرب بمثالنا السابق عندما أخذنا منها صيغة اسم الفاعل ضارب فلا تصلح للدلالة على المفعول ولا على عدد الضرب ولكن على الفاعل

(٢) فيؤول للقسم الثاني كما مثلنا .

(٣) فتؤول للقسم الثالث كما ذكر قبل قليل .

وقيل : وضع المادة كلي نوعي ووضع الهيئة شخصي[1] .

وقيل : وضع المادة شخصي ، بأن وضع مادة ضرب على حدة ومادة نصر على حدة ، ووضع الهيئة نوعي . أي وضع هيئة المشتق للدلالة على أفراده كهيئة (فَعَل) للدلالة على الزمان الماضي ، فيدخل تحته أفراد ، نحو كتب وذهب[2] وتمام الكلام على ذلك مبسوط في محله .

فإن قيل : مايسمى العروضيون (جاء زيد) ؟

فالجواب : أنهم يسمون (جاء) وتداً مفروقاً ، لأنه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن . ويسمون (زيدٌ)[3] مركباً من سببين خفيفين ، وذلك لأنهم قالوا : المتحرك بعده ساكن سبب خفيف كـ (قُدْ) و(قُمْ) والحرفان المتحركان بأي حركة كانت سبب ثقيل نحو (بِكَ) و(لَهُ) و(بِهِ) والحرفان المتحركان اللذان بعدهما ساكن وتد مجموع نحو (بِكُمْ) و(إِلَىٰ) و(رَمَىٰ) و(هُدَىٰ) والحرفان المتحركان اللذان بينهما ساكن وتدمفروق نحو (قَامَ) و(جَاءَ) و(لاتَ) والثلاثة الأحرف التي

---

(١) ظاهر هذين القولين التناقض ، وأرى أنه لاتناقض بينهما . بل كل منهما ينصب على اعتبار ونسبة . فقولك وضع المادة كلي ووضع الهيئة شخصي يصدق بالنظر إلى أصل المادة دالة على مطلق الحدث فهو وضع كلي نوعي وهذا الوضع يصلح للدلالة على الحدث وعلى الفاعل وعلى المفعول وعلى العدد وعلى المكان والزمان كما عرف فإذا أخذنا منه مشتقا كاسم الفاعل مثلاً فقد قيدنا الدلالة بفرد من تلك الأفراد التي دل الأصل عليها .

(٢) والقول الثاني : قولك وضع المادة شخصي ووضع الهيئة نوعي يصدق كذلك ولكن باعتبار آخر : فصيغة (مفعول وضع كلي نوعي فهي ــ من حيث هيئتها ــ تدل على من وقع عليه الفعل ــ وهذا موضوع له كلي نوعي ــ ثم كل فرد من أفراد هذه الصيغة يدل على مشخص مغاير لما دل عليه غيره فمدلول كل من منصور ــ موصول ــ مربوط مختلف عما سواه من أسماء المفعول .

(٣) في الأصل زيداً وفضلت الرفع على الحكاية ، والنتيجة واحدة .

بعدها ساكن فاصلةً صغرى كـ (فَعِلُنْ) و(رِجَعَنْ) بتحريك الجميع ماعدا الحرف الأخير ـــ وقاعدة العروضيين أن يحسبوا التنوين بحرف ويكتبوه نوناً[1] ـــ والأربعة الأحرف التي بعدها ساكن فاصلة كبرى نحو (فَعَلَتُنْ) و(سَلَكْكُمْ) .

وقد مثل بعضهم للأقسام الستة بقوله (لم أر على ظهر جبلن سمكتن) وبعضهم (لم أر على قبح عملن حسنتن) ، وبعضهم بقوله (من يف بما قال رفعت درجتن)[2] .

فإن قيل : هذا المركب أعني (جاء زيد) من أي المقولات باعتبار كونه مركباً وباعتبار مفرداته ؟ .

فالجواب : أن المركب خبر وقضية ، وهي من مقولة الإضافة إن فسرت القضية بالنسبة ، وإن فسرت باللفظ كانت من مقولة الكيف ، لأن

---

(١) يشير بهذه الملاحظة إلى المثال الذي مثل به فأصله (رِجَعاً) وكتب التنوين نوناً .
والرِّجَع جمع رِجْعة وهي الحاجة المرغوبة تشترى بثمن حاجة تباع رغبة عنها .

(٢) تذكر أن التنوين في هذه الأمثلة الثلاثة كتب نوناً . وفي الأصل كتب النونات الأواخر فقط وإليك جدولاً بكلمات هذه الأمثلة مع أسمائها عند العروضيين .

سبب خفيف	سبب ثقيل	وتد مجموع	وتد مفروق	فاصلة صغرى	فاصل كبرى
لَمْ	أَرَ	عَلَىْ	ظَهْرِ	جَبَلِنْ	سَمَكَتَنْ
لَمْ	أَرَ	عَلَىْ	قُبْحِ	عَمَلِنْ	حَسَنَتَنْ
مَنْ	يَفِ	بِمَاْ	قَاْلَ	رُفِعَتْ	دَرَجَتَنْ
متحرك ثم ساكن	متحركان	متحركان بعدهما ساكن	متحركان بينهما ساكن	ثلاث متحركات ثم ساكن	أربع متحركات ثم ساكن

اللفظ كيفية قائمة بالهواء ، وأما المفردات فكل من (جاء) و(زيد) من مقولة الكيف أيضاً باعتبار كونهما لفظين ، وأما باعتبار المدلول فيقال : ان (زيد) من مقولة (الجوهر) ، وأما (جاء) فباعتبار الحدث المفهوم منه من حيث هو حدث من مقولة (الكيف) لأن الحدث عرض قائم بالغير جزؤه الآخر هوهو[1] .

وباعتبار الزمان من حيث هو زمان يجري فيه الخلاف الجاري في كون الزمان من أي المقولات ؟ .

١ ــ فقيل : من مقولة (الجوهر) بناء على أنه نفس الفلك .

٢ ــ وقيل : من مقولة (الأين) بناء على أنه حركة معدل النهار .

٣ ــ وقيل من مقولة (الكم) بناء على أنه : مقدار الحركة .

٤ ــ وقيل : من مقولة (الإضافة) بناء على أنه مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم ، كمقارنة مجيء زيد لطلوع الشمس[2] .

---

(١) قوله (الحدث عَرَض قائم بالغير) واضح وربما كان ذلك الغير جوهراً أو عرضاً . وأما الشطر الثاني من التعريف وهو قوله (جزؤه الآخر هوهو) فلم يتبين لي مراده منه .

(٢) ذكر في تعريف الزمان أربعة أقوال أما الأول والثاني فظاهر سقوطهما لأن الزمان لايمكن أن يكون هو الفلك نفسه بما فيه من نجوم وكواكب وشهب وغيرها ، ولايمكن كذلك أن يكون هو حركة الفلك والحركة انتقال عن وضع أو عن موضع . ثم نقل في تعريفه أنه مقدار تلك الحركة وهو فيما يبدو لي أقرب مما قبله . والقول الرابع أشبهها بالصواب والله أعلم . ثم وجدت من عرف الزمان بأنه : (امتداد موهوم متصل الأجزاء غير مستقر الذات) فهذا التعريف إذا قارنته مع أجمع التعريفات التي ذكرها (مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم) وجدت في كل منهما ماليس في الآخر وقد استخلصت من هذه التعريفات تعريفاً جديداً أرجو أنه أصدق وأدق منها جميعاً والله الموفق فأقول : (الزمان امتدادٌ موهومٌ متجددٌ ناتجٌ عن دورة الفلك مقدرٌ بها) والحمد لله ربنا البر الكريم المنعم المتفضل وصلى الله تعالى على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين وآله الأطهار وصحبه الأبرار ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً .

١ ـــ وإن اعتبرت الحدث باعتبار حصوله في الزمان يكون من مقولة (متى) .
٢ ـــ وباعتبار حصوله في مكان يكون من مقولة (الأين) .
٣ ـــ وباعتبار نسبته إلى (زيد) فهو من مقولة (الإضافة) .
٤ ـــ وباعتبار الهيئة الحاصلة (لزيد) من حيث نسبة أجزائه بعضها إلى بعض بالقرب والبعد ، وباعتبار نسبتها إلى أمر آخر كالمجيء من مقولة (الوضع) .

وباعتبار كون زيد مؤثِّراً وفاعلاً المجيء من مقولة (الفعل) .

وباعتبار كون المجيء مؤثَّراً فيه من مقولة (الانفعال) .

والحاصل أن الحكماء جعلوا المقولات عشرة أقسام جمعها بعضهم في قوله :

زيد الطويل الأزرق ابن مالك في بيته بالأمس كان متكي
بيده غصن لواه فالتوى فهذه عشر مقولات سوى

١ ـــ (زيد) إشارة إلى مقولة (الجوهر) .
٢ ـــ و(الطويل) إشارة إلى مقولة (الكم) .
٣ ـــ و(الأزرق) إشارة إلى مقولة (الكيف) .
٤ ـــ و(ابن مالك) إشارة إلى مقولة (الإضافة) .
٥ ـــ و(في بيته) إشارة إلى مقولة (الأين) .
٦ ـــ و(بالأمس) إشارة إلى (متى) .
٧ ـــ و(كان متكي) إشارة إلى (الوضع) .
٨ ـــ و(بيده غصن) إشارة إلى (الملك) .
٩ ـــ و(لواه) إشارة إلى (الفعل) .
١٠ ـــ و(فالتوى) إشارة إلى (الانفعال) .

وتمام الكلام على ذلك مبسوط في محله ، وهذا القدر كفاية فإن القصد الإشارة إلى أطراف المباحث لأجل تذكر الطالب وحثه على التفتيش ، وإلا فهذه المباحث المشار إليها تحتاج إلى بسط طويل ، والذكي يفهم بالمثال الواحد مالا يفهم الغبي بألف شاهد ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قال جامعها : وكان الفراغ من جمعها يوم الثالث والعشرين من ذي الحجة الحرام ختام التاسع والستين بعد المائتين والألف من هجرة من له العز والشرف ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم .

الفهرس

طبع فى دار المطبوعات الحديثة - جدة ☎ ٦٦١٠٨٨٠